رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية
ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر
وانما سميت الحركات بتلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن
مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته
بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشئ اذ المكسور يسقط
ويهوى الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سمى الجازم جازما والوقف
والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعراب والاخيران بالبنائى قوله ولا يطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل قوله فانها مستعملة فى الحركات
البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ قوله
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف
عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب
للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه
نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الحصلة
المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح
اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى
كون الشئ مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ
مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد
فلما كان الجار زائدا فيه لم يقيد وا به او كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل
لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام
فى قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فتناسب العمدة قوله
فاعطى الثقيل للقليل اى جعلوا للتقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف ولما لم يبق الخ انما احتيج المضاف
اليه الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تميزها عما هو فضلة لا بواسطة
الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان
ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل فى ذلك
اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالنصب على
محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم تخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما
للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف

بشرب

فى نقل مما كان على اربعة احرف ثانيه ساكن وثالثه مكسور فانه الافصح بقاء الكسرة فى النسبة
اليه لانه وضع نحو تغلب ليس على اخف الابنية الذى هو الثلاثى المجرد عن الزيادة فلا يكون المطلوب
منه الخفة باصل الوضع لانه فى اصل الوضع ثقيل فلا يستنكر فيه الثقل العارض فى الوضع الثانى بسبب توالى الثقلاء
الا مثال ولان السكون قبل الكسرة خففا امر الكسرة لان فيه خروجا من السكون الى الكسرة بخلاف نحو نمر فان
الخروج فيه من الحركة الى الكسرة وانما ترك لفظ نحو هنا اكتفاء بذكره فى قوله نحو نمر اما ان كان الثانى
مما كان على اربعة متحركا ولم يكن قبل الحرف المكسور ولا بعده حرف لين او كان الاسم على اكثر من اربعة
احرف سواء كان الثانى ساكنا او لا فلا يتغير الكسرة بالاتحاد فى نحو علبطى فى علبط وجحمرشى فى جحمرش
ومدخرجى فى مدخرج لانها ليست بموضوعة باصل الوضع على الخفة فلا يكون فيها ما يصيرها بمنزلة
نحو نمر من سكون الحرف الثانى فيجوز فيها الثقل العارض للثقل الاصلى ولا يفتح الحرف المكسور قوله سيد
فرقا بين المذكر والمونث لانه لو لم يحذف اللين من طريفة وقيل فيه طريفى كما قيل فى المذكر طريفى التبس المونث
بالمذكر والمونث بالحذف اولى لانه لما حذف التاء منه فى النسبة كما عرفت صار باب الحذف ومفتوحا فحذف
حرف اللين ايضا لحصل التخفيف والفرق ولان المذكر اول وانما حصل اللبس عند الوصول الى المونث فكون
حذف حرف اللين منه اولى او نقول ان فعيلة بحذف حرف اللين منه صار ثلاثيا مع استثقاله بالكسرة
والياء فحملت على الثلاثى فابدلت الكسرة فتحة لحذف الياء وكذا لا يحذف اللين من نحو ازميلى و
سكيتى لانه لا يصير ثلاثيا بحذفها وانما يفرق بين المذكر والمونث فى فعيلة مع انه قريب من
الثلاثى الذى لا يفرق فيه بينهما تقول شقرى ونمرى فى شقرة ونمر لانه وان كان قريبا منه لكنه
ليس مثله لان الثلاثى موضوع على الخفة فلا يجوز فيه تتابع الثقلاء بخلافه فانه لما كان ثابتا على الثقل
فى اصل الوضع لا يستنكر فيه الثقل العارض

Copyright © King Saud University